



مجلس الأمة استضاف حلقة نقاشية حول معوقات المشاريع الصغيرة وعود حكومية بتذليل العقبات أمام الشباب



اسامة الشاهين ويوسف الفضالة وأحمد الفضل وراكان النصف وهند الصبيح وخالد الروضان والشيخة الزين الصباح وخالد المطيري (هاني الشمري)

الصبيح: وفرنا خدمات تأسيسية لأصحاب المشاريع الصغيرة

الروضان: نسعى لوضع حل جذري لقضية القسائم الصناعية

الزين الصباح: غياب التنسيق وتوحيد الرؤى مشكلة أساسية

النصف: تضخم الرواتب لا يمكن علاجه إلا بخلق قطاع خاص واع

الفضل: ربط المجلس بالحكومة عند تقييم المشاريع غير منصف

الفضالة: لجنة تحسين بيئة الأعمال خطوة على الطريق الصحيح

الشاهين: أراضى صندوق المشاريع الصغيرة على الورق فقط

البايطين: نشكر جهود الوزراء ولجنة تحسين بيئة الأعمال

ونحن امام مشكلة ليست متمثلة في حكمة لا تريد الإنجاز أو نواب لا يقومون بدورهم، المشكلة في نظام اقتصادي يحتاج إلى تغيير وخلق واقع جديد.

وتبلورت أهم ملاحظات المشاركين في الحلقة من المبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة في عدم تخصيص الأراضي وغلاء أسعار الإجراءات وانتهاء التراخيص وصعوبة تجديدها.

ومن ضمن الملاحظات أيضا تعطيل المعاملات لفترة طويلة في الشؤون بسبب سفر الموظفين المسؤولين وعدم تسهيل جلب العمالة والبيروقراطية وعدم وجود متخذ للقرار، وعدم مساعدة للشباب المبادرين في مجال العلوم.

وعقب وزير التجارة خالد الروضان على استفسارات وملاحظات المشاركين وقال إن هناك أكثر من 4200 قسمة صناعية منذ 10 سنوات، كما أن منطقة الشداية فيها 1200 قسمة، لافتا إلى أن وزارة التجارة ستضع حلا جذريا للقسائم الصناعية.

وأوضح أن «لدنيا ندره في الأراضي ويجب أن يكون توزيع الأراضي بناء على القيمة المضافة ورأس المال ومميزات وأفضلية لتكامل»، مشيرا إلى أن هناك 10 نقاط رئيسية ومعايير وفقها يجب أن يتم توزيع الأراضي.

ودعا الروضان المبادر إلى أن يكون هو المهتم الأول بشروعه، و«نضع خطة استراتيجيّة للتطوير، وستفعل لإلحة قانون الوكالات التجارية ويجب أن يخلق الصندوق الوطني فرعا جديدة للمشاريع الصغيرة، وأن يساعد أصحاب المشاريع الصغيرة لتكون مشاريع متوسطة».

وأكد أن النافذة الواحدة تم تطبيقها في إشبيلية ويصعد فتح فرع إقليمية خلال الأيام القليلة المقبلة، مبيّنا أن هذا الجهد يحتاج وقتا بالنسبة لنجاح المشاريع، كما أن المشروع يتبين نجاحه من فشله خلال فترة 3 سنوات.

وكشف الروضان عن أن «لدنيا 53 محطة بنزين و16000 استراحة، وعلى المبادر المخاطرة برأس المال ولذلك تم التوافق على منح المبادر 80% وعليه تحمل الـ 20% الباقية».

وأكد الروضان «أننا نحاول بغير ما نستطيع أن تكون هناك حركة اصلاحية مستقبلية، مشددا على أن القيادي الذي لا يستطيع اتخاذ القرار عليه الجلوس في بيته ولكن الأمر يحتاج إلى توافق بين وزارات الدولة».

وأشاد النائب يوسف الفضالة بهذا السلوك في المصارحة والمشاركة في الحوار، متمنيا أن يستمر هذا السلوك المتمثل بالمواجهة. وأكد النائب ركان النصف دعمه للشباب معتبرا أن الحلقة النقاشية فرصة جيدة للحكومة للاستماع من المواطنين، مشددا على ضرورة توحيد المؤسسات المدنية لمطالبتها كي يستطيع النواب حل المشاكل.

على الكويت، لكن نحن نحتاج ترتيب وجود الوافدين في الكويت». وأضاف الروضان «لقد وضعت عددا من الأولويات منذ دخولي الوزارة من أهمها تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية المستهلك»، وأوضح أن الوزارة قامت بوضع جميع المشاكل بشكل علمي منتهج، وضعت خطة جيدة بالتعاون مع البنك الدولي وتم تسليمها إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال، مشيرة إلى أن وجود الكويت في المركز 102 في مؤشر بيئة الأعمال لا يليق. ولفت إلى أن وجود توافق كبير بين الحكومة والمجلس على تحسين بيئة الأعمال يؤكد أنها محل اهتمام الجميع والطريق طويل وبدايته خطوة متمثلة في التعديل الخاص بتأسيس الشركات الذي تم إقراره. وأضاف الروضان أن الطريق طويل والخطوات التي قطعناها هي تقليص مدة تأسيس الشركات إلى 3 أيام بعد أن كانت 90 يوما وهناك خطة في 15 شهرا لتحسين بيئة الأعمال مضى منها 3 أشهر.

من جهتها، طالبت وكالة وزارة الشباب زين الصباح والشباب بأن يبحث ويبادر قبل أن يطالب المسؤولين بالمبادرة، مؤكدا أن السلك يعمل لتنمية البلد وهناك خطط ومشاريع واستراتيجيات قائمة. وأضاف الصباح أن المشكلة الأساسية في غياب التنسيق بين الجهات وتوحيد الرؤى وتضافر الجهود والمحاسبة.

بدوره، أوضح رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال ركان النصف «أن إيماننا واستشعارنا لمشاكل الشباب راسخ، وبنظرة بسيطة لميزانية الكويت نرى أن التضخم باب الرواتب وهذا الأمر لا يمكن علاجه إلا بخلق قطاع خاص واع ومسؤول».

وأكد النصف أن دعم المشاريع الصغيرة ليس ترافيل ضرورة وطنية ولجنة تحسين البيئة تعمل على محورين الأول التعاون مع الحكومة والثاني إقرار التشريعات اللازمة. وشدد على أن دفع الشباب للمشاريع الصغيرة لا يتحقق دون شعورهم بأن مستقبلهم في هذا المكان، لافتا إلى أن أبرز المعوقات التي تواجه الشباب مشكلة الأراضي، بالرغم من أن قانون المناقصات ينص على أن الأفضلية للمنتج الوطني.

وأضاف النصف «هناك بعض الوافدين لهم أفضل

على مراسلات اللجنة مؤخرا تبين لجنة الميزانيات على إضافة مبلغ 10 ملايين دينار.

وأشار إلى أن ميزانية السنة المالية الجديدة تضمنت ما يزيد على 16 مليون دينار كمبالغ مخصصة للتدريب والتدريب على الإشراف والإمتحانات منها 8 ملايين دينار مخصصة للفصل الدراسي الصيفي مع تأكيد وزارة المالية أن ما خصص للفصل الصيفي أدرج كاملا كما تقدمت به الهيئة. وطالب بضرورة التقيد بصرف ما يخصص لكل فصل دراسي لاسيما أن الأجهزة الرقابة كافة وتقاريرها تؤكد أن الهيئة، وأثناء تنفيذ الميزانية، لا تلتزم بهذه الأمور ما يؤدي إلى وجود عجز بالبدن. وشدد عبد الصمد على سرعة شغل جميع الدرجات الجديدة للابتعاث والتعيين لأعضاء هيئة التدريس والتدريب والبالغ 162 درجة منها 42 درجة من السابق و120 درجة جديدة مع مراعاة ضوابطها لتقليل الاعتماد على الساعات الزائدة عن النصاب، وبما يناسب الزيادة الطلابية السنوية.

وقال إن أرقام الحسابات الختامية للهيئة تكشف أن هناك تباطؤا في زيادة أعضاء الهيئة التدريسية منذ زيادة مكافأة الساعات الزائدة على النصاب والتي بلغت 387 عضوا فقط في حين أن الزيادة في أعداد الهيئة التدريسية في السنوات الخمس السابقة قبل رفع قيمة المكافأة كانت 759 عضوا.

وأشار عبد الصمد إلى أن تقرير جهاز المراقبين والماليين والتي تصل في بعضها إلى عدم توفير ما يطلبه الجهاز من بيانات للتحقق من سلامة الصرف وأحقيقته، وانتقد كثرة تجاوز الرقابة المسبقة، وذلك بعدم عرض العقود عليه وتغيير أحد عقود الشراء بخط اليد لئلا يفي تطبيق الغرامة على المورد كما هو وارد في تقرير جهاز المراقبين.

ولفت عبد الصمد إلى أن هناك مخالفات مالية متنوعة تستحق إعادة النظر في مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في ضبط المآخذ لعدد من قطاعات الهيئة على نحو أفضل.

وأشار إلى أن ديوان المحاسبة مازال يسرى عدم كفاية الخطوات المتخذة في معالجة مآخذ مكافأة الساعات الزائدة عن النصاب، وأن عدم التزام الهيئة بتطبيق قراراتها أدى إلى تكررها مجددا.

وقال إن الديوان لا يرى جدية لدى الهيئة في إحكام الرقابة الداخلية وخاصة على شغالي المناصب الإشرافية من أعضاء هيئة التدريس، حيث أن بعضهم يتقاضى هذه المكافآت رغم تدريبهم أثناء الدوام الرسمي.

وأضاف أن الهيئة لم تقم

بإسترداد ما صرف بصورة غير سليمة من أعضاء هيئتي التدريس والتدريب إلا ممن أوردتهم الديوان كأمتلة في تقريره، وعدم تغطية بعض أعضاء هيئة التدريس نصابهم التدريسي المقرر، وهو ما عده ديوان المحاسبة منافيا لتوجيهات وقف الهدر وترشيد الإنفاق. وأوضح عبد الصمد أنه وفقا لدراسة ديوان المحاسبة بشأن الساعات الزائدة عن النصاب، فقد تم رصد 465 حالة، ما أمكن للديوان حصره من إدراج شعب وهمية وفتح شعب دراسية بعدد كبير يفوق حاجة القسم مقارنة بأعداد الطلبة.

وأضاف أن الديوان أشار إلى تجزئة الشعب الدراسية ووجود 14 مقرا لم يكن فيها إلا طالب واحد ويصرف لمن قام بتدريسها مكافأة ساعات زائدة عن النصاب بقيمة 6 آلاف دينار.

وأشار إلى أن تقرير جهاز المراقبين والماليين وإفادته المكتوبة على مراسلات اللجنة مؤخرا تبين استمرار هذه المآخذ مؤخرا تبين الجهاز وبالمراسلات للوزير المعني والهيئة لتلك المآخذ ومنها تمرير الإدارة التنفيذية العليا للهيئة 23 استمارة امتنع الجهاز عن صرفها.

وقال إن التقرير ذكر أسباب عدة لتلك منها وجود أكثر من شعبة لنفس المقرر وينفَس الأيام والوقت دون اكتمال الحد الأقصى لكل شعبة وعدم دمجها بعد انتهاء عملية التسجيل، وعدم التزام الهيئة بالضوابط المنظمة للحصول على الساعات الفعلية المختصة ضمن العهء التدريسي، وتخفيض ساعات النصاب لبعض الأعضاء. وأكد أن كل ذلك أدى إلى حصولهم على مبالغ أعلى لمكافآت الساعات الزائدة عن النصاب، ولم

يتم الالتزام بالضوابط حتى موافقة لجنة الميزانيات على إضافة مبلغ 10 ملايين دينار.

وأشار إلى أن ميزانية السنة المالية الجديدة تضمنت ما يزيد على 16 مليون دينار كمبالغ مخصصة للتدريب والتدريب على الإشراف والإمتحانات منها 8 ملايين دينار مخصصة للفصل الدراسي الصيفي مع تأكيد وزارة المالية أن ما خصص للفصل الصيفي أدرج كاملا كما تقدمت به الهيئة. وطالب بضرورة التقيد بصرف ما يخصص لكل فصل دراسي لاسيما أن الأجهزة الرقابة كافة وتقاريرها تؤكد أن الهيئة، وأثناء تنفيذ الميزانية، لا تلتزم بهذه الأمور ما يؤدي إلى وجود عجز بالبدن. وشدد عبد الصمد على سرعة شغل جميع الدرجات الجديدة للابتعاث والتعيين لأعضاء هيئة التدريس والتدريب والبالغ 162 درجة منها 42 درجة من السابق و120 درجة جديدة مع مراعاة ضوابطها لتقليل الاعتماد على الساعات الزائدة عن النصاب، وبما يناسب الزيادة الطلابية السنوية.

وقال إن أرقام الحسابات الختامية للهيئة تكشف أن هناك تباطؤا في زيادة أعضاء الهيئة التدريسية منذ زيادة مكافأة الساعات الزائدة على النصاب والتي بلغت 387 عضوا فقط في حين أن الزيادة في أعداد الهيئة التدريسية في السنوات الخمس السابقة قبل رفع قيمة المكافأة كانت 759 عضوا.

وأشار عبد الصمد إلى أن تقرير جهاز المراقبين والماليين والتي تصل في بعضها إلى عدم توفير ما يطلبه الجهاز من بيانات للتحقق من سلامة الصرف وأحقيقته، وانتقد كثرة تجاوز الرقابة المسبقة، وذلك بعدم عرض العقود عليه وتغيير أحد عقود الشراء بخط اليد لئلا يفي تطبيق الغرامة على المورد كما هو وارد في تقرير جهاز المراقبين.

سامح عبدالحفيظ سلطان العبدان «بدر السهيل

استضاف مجلس الأمة مساء امس الحلقة النقاشية الأولى لمناقشة مشاكل وحلول المبادرين تحت عنوان «لتدوير العجلة» التي تنظمها مجموعة «بامر» للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، برعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وشارك في الحلقة النقاشية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ووزير التجارة والصناعة ووزير الشباب بالوكالة خالد الروضان ورئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال ركان النصف وأعضاء اللجنة يوسف الفضالة واسامة الشاهين وأحمد الفضل.

كما شاركت في الحلقة وكيلة وزارة الشباب والشيخبة الزين الصباح والمدير التنفيذي للقطاع الفني في الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة مشاري الحمود.

بداية قال ممثل مجموعة بدر خالد المطيري إن طموحات الشباب تتراوح بين أمل موقوف ديوان المحاسبة أو جهاز المراقبين الماليين أو ديوان الخدمة المدنية أو وزارة المالية.

وأضاف أن الميزانية الخاصة بالمشاريع الحكومية ومن ضمنها التطبيقية.

وأضاف أنه لا يتوهم أحد أن اللجنة ضد هيئة التطبيقية فهم أصدقاء وإخوان وما يضيرهم يضيرنا، مشيرا إلى أنه عندما يخصص من ميزانية الهيئة أو تعتمد مبالغ دون وجه حق فإننا لا نقصد الإساءة إلى الاستاذ أو الدكاترة.

وأشار المطيري إلى أن ارتفاع عدد العمالة الوطنية بالقطاع الحكومي من 240 ألفا إلى 277 ألفا في 2016 يعكس المعوقات التي تواجه الشباب إذا ما أرادوا سلك طريق الأعمال الحرة.

وقالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح إن الوزارة تبذل جهودها والبدائية كانت مع الهيئة العامة للقوى العاملة التي ساهمت في حل مشاكل الشباب بشأن توفير الخدمات التأسيسية المطلوبة لأصحاب المشاريع في مبارك الكبير ومنطقة الصديق، لافتة إلى وجود احتفالية مع المبادرين الذين تسلموا أماكنهم بإحدى الجمعيات.

وأشارت إلى أنه تم توفير الخدمات التأسيسية المطلوبة لأصحاب المشاريع في مبارك الكبير ومنطقة الصديق، لافتة إلى وجود احتفالية مع المبادرين الذين تسلموا أماكنهم بإحدى الجمعيات.

وأضافت الصبيح أن هناك 10 جمعيات تعاونية تم تطبيق قرارات استثمار أعمال المبادرين فيها وهناك دراسة لوضع المشاريع الصغيرة في الحدائق. وأوضح الصبيح أن الوزارة ما زالت تتلقى المقترحات من الشباب وأنه قد اتخذ قرارا بتخصيص 20% في مناقصات الحكومة للمشاريع الصغيرة وأنه قد تم التوقيع مع أكثر من مشروع، وأنشئت بوابة الكترونية للتخصصات التي يقومون بها.

وأشارت في هذا الصدد إلى أنه تم بالفعل توقيع عدد من العقود من خلال قانون المناقصات الجديد، مؤكدا أن الباب مفتوح لتلقي المزيد من المقترحات الشبابية.

من جهة، قال وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب بالوكالة خالد الروضان لقد فوجئت بعدد الحضور الذي يؤكد أهمية موضوع المناقشة

«الميزانيات»: 465 شعبة وهمية في «التطبيقي»

يتم الالتزام بالضوابط حتى موافقة لجنة الميزانيات على إضافة مبلغ 10 ملايين دينار.

وأشار إلى أن ميزانية السنة المالية الجديدة تضمنت ما يزيد على 16 مليون دينار كمبالغ مخصصة للتدريب والتدريب على الإشراف والإمتحانات منها 8 ملايين دينار مخصصة للفصل الدراسي الصيفي مع تأكيد وزارة المالية أن ما خصص للفصل الصيفي أدرج كاملا كما تقدمت به الهيئة. وطالب بضرورة التقيد بصرف ما يخصص لكل فصل دراسي لاسيما أن الأجهزة الرقابة كافة وتقاريرها تؤكد أن الهيئة، وأثناء تنفيذ الميزانية، لا تلتزم بهذه الأمور ما يؤدي إلى وجود عجز بالبدن. وشدد عبد الصمد على سرعة شغل جميع الدرجات الجديدة للابتعاث والتعيين لأعضاء هيئة التدريس والتدريب والبالغ 162 درجة منها 42 درجة من السابق و120 درجة جديدة مع مراعاة ضوابطها لتقليل الاعتماد على الساعات الزائدة عن النصاب، وبما يناسب الزيادة الطلابية السنوية.

وقال إن أرقام الحسابات الختامية للهيئة تكشف أن هناك تباطؤا في زيادة أعضاء الهيئة التدريسية منذ زيادة مكافأة الساعات الزائدة على النصاب وحتى الحساب الختامي الأخيرة والتي بلغت 387 عضوا فقط في حين أن الزيادة في أعداد الهيئة التدريسية في السنوات الخمس السابقة قبل رفع قيمة المكافأة كانت 759 عضوا.

وأشار عبد الصمد إلى أن الهيئة قالت إن استثمارها في إدراج مسعيات وظيفية ووحدات تنظيمية غير واردة بهيكلها التنظيمي هي لتخصيات سلامة سير العمل في مرفق الهيئة الأمر الذي تراه اللجنة غير مقنع لاسيما أن تقييم سلامة سير العمل في أي مرفق عام هو من مسؤولية ديوان الخدمة المدنية. وأضاف أن

الديوان أشار إلى تجزئة الشعب الدراسية ووجود 14 مقرا لم يكن فيها إلا طالب واحد ويصرف لمن قام بتدريسها مكافأة ساعات زائدة عن النصاب بقيمة 6 آلاف دينار.

وأشار إلى أن تقرير جهاز المراقبين والماليين وإفادته المكتوبة



عدنان عبدالصمد

بإسترداد ما صرف بصورة غير سليمة من أعضاء هيئتي التدريس والتدريب إلا ممن أوردتهم الديوان كأمتلة في تقريره، وعدم تغطية بعض أعضاء هيئة التدريس نصابهم التدريسي المقرر، وهو ما عده ديوان المحاسبة منافيا لتوجيهات وقف الهدر وترشيد الإنفاق. وأوضح عبد الصمد أنه وفقا لدراسة ديوان المحاسبة بشأن الساعات الزائدة عن النصاب، فقد تم رصد 465 حالة، ما أمكن للديوان حصره من إدراج شعب وهمية وفتح شعب دراسية بعدد كبير يفوق حاجة القسم مقارنة بأعداد الطلبة.

وأضاف أن الديوان أشار إلى تجزئة الشعب الدراسية ووجود 14 مقرا لم يكن فيها إلا طالب واحد ويصرف لمن قام بتدريسها مكافأة ساعات زائدة عن النصاب بقيمة 6 آلاف دينار.

وأشار إلى أن تقرير جهاز المراقبين والماليين وإفادته المكتوبة على مراسلات اللجنة مؤخرا تبين استمرار هذه المآخذ مؤخرا تبين الجهاز وبالمراسلات للوزير المعني والهيئة لتلك المآخذ ومنها تمرير الإدارة التنفيذية العليا للهيئة 23 استمارة امتنع الجهاز عن صرفها.

وقال إن التقرير ذكر أسباب عدة لتلك منها وجود أكثر من شعبة لنفس المقرر وينفَس الأيام والوقت دون اكتمال الحد الأقصى لكل شعبة وعدم دمجها بعد انتهاء عملية التسجيل، وعدم التزام الهيئة بالضوابط المنظمة للحصول على الساعات الفعلية المختصة ضمن العهء التدريسي، وتخفيض ساعات النصاب لبعض الأعضاء. وأكد أن كل ذلك أدى إلى حصولهم على مبالغ أعلى لمكافآت الساعات الزائدة عن النصاب، ولم

يتم الالتزام بالضوابط حتى موافقة لجنة الميزانيات على إضافة مبلغ 10 ملايين دينار.

وأشار إلى أن ميزانية السنة المالية الجديدة تضمنت ما يزيد على 16 مليون دينار كمبالغ مخصصة للتدريب والتدريب على الإشراف والإمتحانات منها 8 ملايين دينار مخصصة للفصل الدراسي الصيفي مع تأكيد وزارة المالية أن ما خصص للفصل الصيفي أدرج كاملا كما تقدمت به الهيئة. وطالب بضرورة التقيد بصرف ما يخصص لكل فصل دراسي لاسيما أن الأجهزة الرقابة كافة وتقاريرها تؤكد أن الهيئة، وأثناء تنفيذ الميزانية، لا تلتزم بهذه الأمور ما يؤدي إلى وجود عجز بالبدن. وشدد عبد الصمد على سرعة شغل جميع الدرجات الجديدة للابتعاث والتعيين لأعضاء هيئة التدريس والتدريب والبالغ 162 درجة منها 42 درجة من السابق و120 درجة جديدة مع مراعاة ضوابطها لتقليل الاعتماد على الساعات الزائدة عن النصاب، وبما يناسب الزيادة الطلابية السنوية.

وقال إن أرقام الحسابات الختامية للهيئة تكشف أن هناك تباطؤا في زيادة أعضاء الهيئة التدريسية منذ زيادة مكافأة الساعات الزائدة على النصاب، وقد تم رصد 465 حالة، ما أمكن للديوان حصره من إدراج شعب وهمية وفتح شعب دراسية بعدد كبير يفوق حاجة القسم مقارنة بأعداد الطلبة.

وأشار عبد الصمد إلى أن تقرير جهاز المراقبين والماليين والتي تصل في بعضها إلى عدم توفير ما يطلبه الجهاز من بيانات للتحقق من سلامة الصرف وأحقيقته، وانتقد كثرة تجاوز الرقابة المسبقة، وذلك بعدم عرض العقود عليه وتغيير أحد عقود الشراء بخط اليد لئلا يفي تطبيق الغرامة على المورد كما هو وارد في تقرير جهاز المراقبين.

ولفت عبد الصمد إلى أن هناك مخالفات مالية متنوعة تستحق إعادة النظر في مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في ضبط المآخذ لعدد من قطاعات الهيئة على نحو أفضل.

وأشار إلى أن ديوان المحاسبة مازال يسرى عدم كفاية الخطوات المتخذة في معالجة مآخذ مكافأة الساعات الزائدة عن النصاب، وأن عدم التزام الهيئة بتطبيق قراراتها أدى إلى تكررها مجددا.

وقال إن الديوان لا يرى جدية لدى الهيئة في إحكام الرقابة الداخلية وخاصة على شغالي المناصب الإشرافية من أعضاء هيئة التدريس، حيث أن بعضهم يتقاضى هذه المكافآت رغم تدريبهم أثناء الدوام الرسمي.

وأضاف أن الهيئة لم تقم



Inspiring Excellence
in Communications
Worldwide™

INTERNATIONAL ADVERTISING ASSOCIATION
KUWAIT CHAPTER
www.iaakuwait.org

THE IAA WHAT'S COMING NEXT?

APPRENTICE CONFERENCE
KUWAIT - MAY 2017

AN OPPORTUNITY TO GAIN INSIGHT FROM A RANGE OF COMMUNICATIONS PROFESSIONALS

Keynote presentations designed to prepare you for your future industry experience

The central idea with the IAA Apprentices Conference is to both enhance and empower graduating students with first-hand knowledge of real world industry practice and opportunities in the new communications landscape and top help you get hired

The IAA Apprentice Conference was conceived to contribute to the much talked about challenges for the marketing and communications industry

Date: Saturday 6th of May 2017
Time: 9:00 AM - 5:00 PM
VENUE: AUK AUDITORIUM

REGISTRATION
www.vigorevents.com/iaaapprentice

Media Partner

al-ahli | thetimes | Kunaat | Times | السياسة | الجزيرة | النهار | الراي